البرتغال

جولة اخرى لصالح النهج الثوري

خروج الاشتراكيون الليبراليون من الحكم

اعلان خطة انشاء مجالس الشعب على كافة المستويات

غونز الفيش ، رئيس الوزراء

حاليا تشهد البرتغال افضل وضع ثوري عرفته اوروبا الغربية منذ ايار ٦٨ الفرنسي ، تاريخ انخراط البروليتاريا الاممية في البلدان الصناعية الغربية في خوض وقيادة صراعها ضد مستعبديها البورجوازيين . هذا الوضع ساهم في ظهوره على السطح الاطاحه بالدكتاتورية الفاشية — السالازارية (٢٥ — ٤ — ٧٤) وخاصة ترسيخ الاتجاه الديمقراطي الذي اعقب الانقلاب السبينولي الفاشل (١١ — ٣ — ٧٥) .

ولقد جاءت نتائج انتخابات المجلس التاسيسي (٢٥ — ٤ — ٧٥) مخيبة لامال حركة القوات المسلحة — فازت فيها الاحزاب التقليدية الاصلاحية باغلبية ساحقة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي (٣٨٪ من مجموع القاعد) المرتبط عمليا بالامبريالية الاميركية — فساعدت على بروز اتجاه في اوساط المسؤولين البرتغاليين يرى ان تكون السلطة المحلية للجان الثورية المنتخبة ديمقراطيا والقابلة للعزل في كل لحظة في المصانع ، في المزارع ، في الثكنات والاحياء على ان يدير المجلس الثوري ، الذي ينتخب ايضا من طرف القوات المسلحة ، الشؤون العامة للبلاد بعيدا عن الاحزاب المتواجدة والتي لا هم لها غير الاستيلاء على جهاز الدولة لاعادة انتاج العالم القديم ، الذي يبدو وشيك الانهيار في كل مكان .

« لدينا ازمة سلطة حادة ، ان البرتغاليين يظهرون عداءهم للمراتبية في المصانع ، في المدارس وحتي في الثكنات ويقظة القاعدة هذه تغمرني تفاؤلا لانها ضمانة قوية لبرونسيبسنا الثوري . » هذا ما صرح به احد كبار المسؤولين في وزارة الصناعة البرتغالية لمراسل مجلة لونوفيل ابسرفاتور . فعلى الرغم من ان الجماهير البرتغالية المتعطشة للديمقراطية قد صوتت للاحزاب الا ان هذه الاخيرة غير قادرة على سجن اليقظة الجديدة في وعي البروليتاريا والجماهير الشعبية ، التي تجاوزت بحسها الثوري المرهف كل الاحزاب والنقابات التقليدية — المرتعبة من نمو اللجان الثورية العالية — طارحة برنامجا جديدا : ازدواجية السلطة مؤقتا ، في انتظار نجدة البروليتاريا الاممية المتوثبة للانقضاض على اعدائها الرأسماليين في اوروبا الصناعية واقامة سلطتها : سلطة العمال ، سلطة وحيدة ومطلقة .

لا يكاد يمر يوم دون ان يعقد العمال جمعياتهم العمومية ، وتتضاعف هذه الجمعيات في كل مكان وهكذا يصوت يوميا في البرتغال ومن بينها الثكنات:

« اخرجوا ايها الاقذار السلطة للذين يعملون »

ان راديكالية هذه الشعارات التي وصل اليها وعي العمال في البرتغال ان اكدت شيئا فهي تؤكد ان الاحزاب والنقابات الاصلاحية التقليدية سوف لن تستطيع بعد اليوم سجن البروليتاريا في زرائبها،

ان قرار الحزب الاشتراكي البرتغالي بالانسحاب من الحكومة الائتلافية في الاسبوع الماضي ، وقبوله المجلس الثوري الاعلى لحركة القوات المسلحة لاستقالة وزرائه ، وكان المجلس قد اعان لتوه ، خطة تفصيلية في اتجاه بناء نظام حكم ديمقراطية الشعب ، هو ايذان ببدء جولة جارة اخرى في الصراع السياسي بين القوى الثورية التي تريد ان تدفع قدما بالتغيير الثوري ، وبين تلك التي تريد وقف حركة التغيير عند حدود الاصلاح ، واعتماد نظام هو نسخة للانظمة الديمقراطية البرلمانية البورجوازية الاوربية .

فصراع القوى السياسية في البرتغال ، الذي يرافق عملية الثورة ، لا بد وان يدخل في مرحلة حارة بين القوى الثورية ، وقوى الثورة المضادة بامتياز . ان شرط نجاح الثورة البرتغالية بالضبط ان المطلب الديمقراطي البرجوازي لا يمكن ان يقف مدفونا في سرداب تاريخ ما قبل الثورة ، ويكون فيشكل عائقا امام تطور الثورة ديمقراطية الشعب ، ويكون فيشكل عائقا امام تطور الثورة على انضاج ثقافة الطريق ، شعارات فرما الاحزاب الشيوعية الماوية الثورة في البلدان الاوروبية الغربية في الاخرى ، وفي البرتغال بالذات ، كما اجراءات الثورية التي اتخذت من قبل ، حرصت على [illegible] لقد [illegible] القرار

١ — في جنوب البرتغال (منطقة التاج) يقوم الفلاحون باحتلالات برية للاراضي ، ويشكلون فورا تعاونياتهم وتدور بكل ديمقراطية المناقشات حول اوضاع العمل وحول الانظمة الداخلية التي يجب ان تنظم التسيير الذاتي لهذه التعاونيات .

٢ — شكل عمال الاعمال البحرية (لشبونة) ، بمبادرتهم الخاصة في الايام التي تلت الانقلاب الفاشل مباشرة ، اولى لجانهم الثورية . ومع احتدام الصراع السياسي الذي احدثته قضية جريدة « ريبوبليكا » تجذرت هذه اللجان وعيا وعثرت بشكل رائع على شعارها : تحرر البروليتاريا من صنع البروليتاريا نفسها .

في يوم الاثنين ١٦ — ٦ — ٧٥ اجتمع نصف عمال الاعمال البحرية البالغ عددهم ٨٠٠٠ عامل في جمعية عمومية تخللتها مناقشات حرة وديمقراطية ، صوتوا في ختامها : أ — للشيوعية ب — لديكتاتورية البروليتاريا — ج — لانتخاب مجلس ثوري يسير

المحاب لسببين : الاول ، احتجاجا على قرار لمجلس الثوري الاعلى بتسليم العمال مسؤولية حرير واصدار صحيفة « ريبوبليكا » بعد مصادرتها طبعة ، وكانت الصحيفة الرسمية للحزب الاشتراكي، لك تسليم الشيوعيين السيطرة على الاذاعة الكاثوليكية . فقد اعتبر الاشتراكيون هذا القرار حلة انقلاب عسكري لانه كان انتصار للخط الثوري ي ظل السلطة الاعلى في البلاد . اما السبب كي فهو رغبة الاشتراكيين على تفجير الاوضاع الة على كونهم الاتجاه الاكثر تمثيلا في المجلس طي التأسيسي ، وقد باتوا يدركون بان التطورات البلاد تتجه بصلابة في غير اتجاههم ، وانه رغم ظهم الاكبر نتيجة الانتخابات العامة التي اجريت، ي السلطة الاعلى المتمثلة في المجلس الثوري هي ترسم مستقبل البرتغال السياسي . وكان سواريش » قد اعلن في وقت سابق بانه على عداد لتفجير الوضع في البلاد ، بسبب قضية حيفة « ريبوبليكا » ، التي كانت منبرا للاتجاه الي المعارض للنهج الثوري ، وقد لعبت دورا ضيا خطيرا ، دفع العمال الشيوعيين الى التحرك ذا كاداة معادية لمصلحة الطبقة العاملة في سير الثوري الجاري في البلاد .

كان واضحا بان قرار المجلس الثوري الاعلى هم العمال الشيوعيين صحيفة « ريبوبليكا » ادارة الكاثوليكية ، وقبوله بلهجة مستنكرة عنيفة، حاب الوزراء الاشتراكيين من الحكومة الائتلافية، انسحاب اخر للتيار الثوري داخل المجلس وللحزب سوي المؤيد له . وان كان القرار بصدد حسم ة « ريبوبليكا »، قد جاء بعد مداولات طويلة، وجود قوة اشتراكية ليبرالية يحسب لها داخل حركة القوات المسلحة .

واجه المجلس الثوري الاعلى على اثر استقالة الاشتراكيين ، دعوة الى رئيس الوزراء الفيش بملء المناصب الوزارية الفارغة من اصر وطنية » ، ولكنه حرص في الوقت ذاته ها بالعناصر النضالية في الحزب الاشتراكي، ستواصل دعم الثورة ، وذلك في بادرة من المجلس بالرد بحزم على النشاط الذي به الحزب الاشتراكي والذي يعرقل المسيرة ، ولكن بعدم استعداء قواعد الحزب ككل، فرق بين العناصر الثورية الحقيقية في قواعده صر الليبرالية المسيطرة . بل ان هناك حملة اليوم لكشف الوجه الحقيقي الليبرالي غير ، لقيادة الحزب الاشتراكي ، امام قواعده الكثر في انحاء البلاد .

قوات امن حركة القوات المسلحة ، وقد وضعت في حالة تاهب تخوفا من انقلاب مضاد بعد الخطوة الخطيرة التي الحزب الاشتراكي ، وتهديد الحزب طراطي الشعبي (الليبرالي) باتخاذ خطوة الامر الذي كان يؤدي بسقوط الحكومة وافساح المجال امام اية مؤامرة ممكنة المضادة ، تستهدف الانقضاض على الحكم الخطات العصبية المتوترة . وقد جاء اسراع الثوري الاعلى باعلان خطته لبناء الروابط المباشرة بين حركة القوات المسلحة وبين الشعب كخطوة اساسية على طريق الديمقراطية الشعبية حيث يشارك الشعب مباشرة في عملية التحول الاشتراكي ، نتيجة حرصه على تطويق مضاعفات خطوة الحزب الاشتراكي التي اريد بها تفجير الوضع الدقيق لمصلحة القوى المعادية للنهج الثوري ، وارادته للرد العملي وبحزم ، على القوى التي تسمح لنفسها بعرقلة المسيرة الثورية ، والاثبات بالعمل على تصميم السلطة العليا بالمضي في نهجها القائم رغم معارضة القوى السياسية الليبرالية المشاركة في الحكومة .

كما ان الموقف بمجمله ، كان دعما لرئيس الوزراء « غونز الفيش » ، الذي كثرت الشائعات عن اقالته الوشيكة ، واستبداله اثر قيادة الحزب الاشتراكي لتظاهرات في الشارع البرتغالي تاييدا للرئيس كوستا غوميش ، ومعادية لغونز الفيش ، في محاولة ضغط خائبة منهم للضغط على المجلس الثوري . وقد ساهم الاعلام الغربي الامبريالي المؤيد لتحركات رئيس الحزب سواريش ضد الاتجاه المنتصر للشيوعيين ، في الترويج لمثل هذه الشائعات ، التي دحضت اخيرا .

ففي انتصار واضح لرئيس الوزراء وللحزب الشيوعي اعلن المجلس الثوري الاعلى خطته بانشاء هرم من المنظمات الشعبية والعمالية ترتبط مباشرة بحركة القوات المسلحة « من اجل المشاركة الشعبيه المباشرة بالمسيرة نحو الاشتراكية بواسطة المجالس الشعبية على كل المستويات » ، كما جاء في الاعلان عنها .

وتتضمن الخطة انشاء منظمات شعبية في الاحياء وفي مراكز العمل تتصل ببعضها البعض وبشكل هرمي ، ابتداء من مجالس شعبية محلية ، الى مجالس شعبية على مستوى المقاطعة ، ثم على مستوى الاقليم ، على ان يتم التوصل الى انشاء مجلس الشعب الوطني في « المستقبل البعيد » .

وتحدد الخطة ان تكون انتخابات هذه المجالس على طريقة التصويت العلني : برفع اليد . ولا تتمثل الاحزاب السياسية كاحزاب ، في هذه المجلس بينما تتمثل النقابات العمالية والمجالس البلدية وحركة القوات المسلحة . وبهذا الشكل يكون في استطاعة الشعب ان يمارس سيادته برصد ومراقبة المسيرة نحو بناء الاشتراكية وذلك بالاضافة الى انشاء « محاكم الشعب » للنظر في الجرائم غير الجنائية .

السلطة امن تعمل :

وتشهد البرتغال حاليا ، افضل وضع ثوري عرفته اوروبا الغربية منذ ايار ١٩٦٨ الفرنسي ، تاريخ انخراط البروليتاريا الاممية في البلدان الصناعية الغربية في خوض وقيادة صراعها ضد مستعبديها البورجوازيين . هذا الوضع ساهم في ظهوره على السطح ، الاطاحة بالديكتاتورية الفاشية — السالازارية (٢٥ — ٤ — ٧٤) وخاصة ترسيخ الاتجاه الديمقراطي الذي اعقب الانقلاب السبينولا الفاشلة في ١٩٧٥/٣/١١ .

بعد تعليق الحريات الديمقراطية ومنع احزاب المعارضة :

القيادة الهندية تواجه آخر تحدّي

واصلت رئيسة الوزراء في الهند ، استخدام سلطات الطوارىء لتكيل المزيد من الضربات المركزة ضد قوى اليمين المتآمر على قيادتها ، وقوى اليسار المتطرف الذي يساهم بنشاطه السياسي التحريضي ضد الحكم في تطوير الظروف المؤاتية لتمرير المؤامرة اليمينية التي كادت تفجر الاوضاع في الهند ، وتقودها الى وضع شديد الخطورة ، كان من شانه ان يغير ميزان القوى القائم في شبه القارة الهندية لصالح القوى الرجعية والامبريالية.

فمن بعد حملة الاعتقالات الواسعة ضد القيادات وابرز عناصر هذه القوى الناشطة ، والتي تلتقي دغم الهوة الايديولوجية بينها ، على معارضة الحكومة القائمة ، اصدرت انديرا غاندي قرارا بمنع ٢٦ منظمة سياسية ، يمينية ويسارية متطرفة، اتبعتها بحملة اعتقالات اخرى شملت المئات من هذه القوى.

وقد دافعت رئيسة الوزراء عن قرارها بتعليق « الديمقراطية » ، واستخدام سلطاتها الاستثنائية في حالة الطوارىء بهجوم على القوى المعارضة التي تواصل عملية قمعها ، قائلة بان « الديمقراطية تفترض القبول الضمني باهداف اعلى محددة » . فبالامكان معارضة الحكومة ولكن ليس المساس